اسماعيل صبري عبدالله في **التنمية العربية** ، دار الوحدة للطباعة والنشر الطبعة الأولى ١٩٨٣ ـ ١٨٥ ص

يضم هذا المؤلف موضوعات متنوعة للكاتب، نشر بعضها في مناسبات مختلفة، كما ألقى البعض منها في لقاءات علمية وندوات فكرية؛ وذلك خلال عقد السبعينات ومطلع الثمانينات. ولاشك أن القاسم المشترك بين هذه الدراسات كافة هو تناولها لموضوعات ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية العربية.

ويحتوي الكتاب على قسمين أساسيين وخاتمة: **الأول**، يعرض لقضايا عامة في التنمية في الوطن العربي، ويشتمل على أربعة موضوعات: الإطار الاقتصادي للثورة العربية، العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية؛ تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك؛ ونحو جماعة اقتصادية عربية (بحث في العلاقات الاقتصادية العربية).

أما **القسم الثاني** فيشتمل على كتابات عن جوانب محددة تضم أربعة موضوعات: استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل؛ عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي؛ المرأة والتنمية؛ والعرب والنظام الاقتصادي الجديد.

ونظرة واحدة إلى عناوين فصول الكتاب تكفي لأن تعطينا فكرة عن مفهوم المؤلف للتنمية، من حيث إنها بناء حضاري متكامل، فهو يبدؤها بنظرة على تاريخ مصر الحضاري ويختمها بفصل عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي، مرورا بالإطار الاقتصادي للقوة العربية، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، واستراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل، والعرب الاقتصادي العالمي . . . الخ.

ومقدمة الكتاب عبارة عن مقالة بعنوان «**نظرة مصرية على تاريخنا الحضاري**» أعدت في صيف ١٩٦٩ في أعقاب الاحتفال بالعيد الألفي للقاهرة لكنها لم تنشر إلا في عدد مايو ١٩٧١ من مجلة الطليعة. ويرى المؤلف أننا حين نشتغل بقضايا الاقتصاد والسياسة في مصر المعاصرة لايمكن أن ندرك أبعادها ولا نسبر أعماقها إذا لم نفهم من أين جاء هذا الشعب، وما هي مكوناته الحضارية والنفسية، وخصائصه الأصلية ومن ثم كان الترحال في الأرض عبر الحدود ضرورة لإدراك روح العصر. فاستعراب مصر لم يؤد إلى فقدان شخصيتها المتميزة، فقد كان لها دائماً أوضاعها الخاصة، كما أن أهلها أسهموا إسهاما إيجابيا رائعا في بناء الحضارة العربية. ولم تكتف

مصر بالأخذ، بل أعطت؛ لقد أسهمت مصر إسهاما ايجابيا كبيرا في الحضارة العربية الاسلامية، ومن أبنائها ظهر عدد كبير من رجال الفقه والأدب والعلم شملت سمعتهم الوطن العربي كله، بل جاوزته إلى العالم الاسلامي. فتلك ملاحظات أوحى بها إلى كاتبها تأمل طويل في تاريخ الشعب المصري الذي اتخذ من الحضارة صناعة. وجوهرها إبراز قدرة هذا الشعب الرائعة على الانفتاح على كل تطور حضاري هام دون أن يتخلى عن أرضه أو شخصيته، أو شخصية قدرته القادرة على الأصالة والتجدد في آن واحد.

والمقالة الأولى التي تضمنها الكتاب كلمة القاها الكاتب في «الملتقى الفكري العربي» بالخرطوم في مارس ١٩٧٠ بعنوان «**الإطار الاقتصادي للثورة العربية**»، أشار فيها إلى أن أكبر مكتسبات النضال الثوري في العصر الحديث هي الإدراك العميق لأهمية العوامل الاقتصادية. فكرامة الإنسان وهي الغاية الأصيلة لكفاحه التاريخي لا تتأكد إلا إذا تحرر من العوز والاستغلال فانفتحت أمامه أبواب الثقافة والفكر بحيث يجدد ذاته بإرادته الواعية ومعرفته الدقيقة بالإمكانات والعقبات. فالثورة العربية هي جوهريا حركة تحرر من السيطرة الإستعمارية ونضال من أجل التقدم الاجتماعي والوحدة القومية، وتلك الأهداف الثلاثة لابد أن ترتكز على ركيزة اقتصادية تكون الأساس المتين الذي يرتفع فوقه صرح الدور الحضاري للعرب في عالمنا اليوم.

والمقالة الثانية في الكتاب ورقة تقدم بها الكاتب للجنة خبراء الاستراتيجية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سنة ١٩٧٧ بعنوان «**العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية**»، وتتمثل القضية المحورية التي يدور حولها النقاش في السؤال التالي بشقيه: «ماهي الفرص الحقيقية التي يملكها قطر عربي ـ ولو كان من أغنى الأقطار مالا أو أكبرها رقعة واكثرها رجالا أو أفضلها نظام حكم ومجتمع ـ في تحقيق تنمية شاملة، مستقلة ومطردة، في عزلة عن بقية الأقطار العربية ؟ هل الارتباط القومي قيود على حركة القادرين ـ أيا كانت أسباب قدرتهم ـ لمصلحة العاجزين على اختلاف أسباب عجزهم .؟

لقد كرّس الباحث معظم هذه الورقة لمعالجة هذا الأمر حيث توصل إلى أن التنمية القومية هي الكفيلة بتحقيق مقاصد التنمية الشاملة من حيث إنها تقضي على التخلف بمعناه الاصطلاحي (تنمية معوجة وتابعة) وتحرر العرب ومواردهم من روابط التبعية وتوفر للمواطن العربي الحرية والعيش الكريم. وهو يرى أن الخيار الحقيقي الوحيد ليس بين التنمية القطرية والتنمية القومية، وإنما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي وتكامل التكافؤ بين الأقطار العربية. وبدون هذا الإدراك لحقائق الأمور فستتأكد الأوهام القطرية من ناحية وتتكاثر أشكال من «العمل العربي المشترك» محدود الأثر أو حتى سلبية الآثار.

أما المقالة الثالثة فهي **تعقيب على تقرير اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك**، وقد ألقي هذا التعقيب في مؤتمر استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الذي عقدته جامعة الدول العربية في بغداد في مايو ١٩٧٨. ويرى

الكاتب أنه مازال يتطلع لوضع دراسة شاملة ومستقبلية تتصدى لكل قضايا التنمية في تعقيدها وتشابكها وتقويم تفاعلها على المدى الكثير الواقعية في نهضة العرب ودورهم فيه؛ وهو يعتقد أن تصور المستقبل العربي مازال يشوبه الغموض وتحكمه الظروف والقضايا الآنية أحيانا كثيرة، وتؤثر فيه العواطف أحيانا أخرى. ولا غناء في كل ذلك، لأنه لابديل للمعرفة العلمية الصادقة المنصبة على الواقع في حركته والمستشرفة للمستقبل واحتمالاته. وهو يرى أن مثل هذه الدراسة يجب أن تتم في استقلال كامل ولا يتحمل مسؤولياتها إلا أصحابها. وقد تنتهي مثل هذه الدراسة إلى نتائج تبدو بعيدة التحقق، وتصدم بعض المفاهيم السائدة. والأرجح أنها لن تؤثر مباشرة في القرار وصانعيه. ففي رأيه أن التأثير الثابت والأكيد يتحقق حين يتكون رأي عام حول فكرة أو مجموعة من الأفكار يرددها ويتمسك بها، عندئذ لابد أن تتحول الأفكار السليمة إلى وقائع، وقد يستغرق هذا الأسلوب سنوات كثيرة بالقياس لحياة الأفراد، ولكنها قليلة بالنسبة لحياة الأمم وبالمقارنة بما تفضي إليه العجلة في الأمر من أخطاء وما تقتضيه الأخطاء من تصحيح.

وقد جاءت **المقالة الرابعة** محاورة بعنوان «نحو جماعة اقتصادية عربية ـ بحث في العلاقات الاقتصادية العربية العربية» القيت في الموسم الثقافي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في يوليو ١٩٧٩؛ وتنقسم هذه الدراسة إلى فرعين أساسيين: **الأول** منها عرض فيه الباحث ما يعتقد أنه الإطار التحليلي للواقع العربي الذي خرج منه بفكرة الجماعة الاقتصادية العربية. وأما **الثاني** فقد حاول فيه الباحث أن يقدم لنا الملامح المؤسسية لتلك الجماعة الاقتصادية العربية. ويرى الباحث أن عالم اليوم الذي وحدته الرأسمالية في مستهل القرن الحالي، وبفعل هذا التوحيد أصبح يتكون من عوالم ثلاثة لكل منها مقوماته المتميزة إقتصاديا واجتماعيا وحضاريا في معظم الأحوال.

فالعالم الأول يضم مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا والتي تقوم اقتصاديا على المشروع الخاص وآليات السوق. **أما العالم الثاني** فيضم الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الإشتراكية. بينما يضم **العالم الثالث** تلك المجموعة الكبيرة من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تسكنها غالبية البشرية، ويجمع بينها أمور ثلاثة:

أولها: أنها خضعت للاستعمار واحتلت أرضها وفرض عليها حكم أجنبي بصورة أو بأخرى.

وثانيها: أنها كانت ومازالت ضحية لعمليات الاستغلال الاقتصادي لصالح العالم الأول.

وثالثها: أنها لاتنتمي إلى الحضارة الأوروبية، بل وقعت ومازالت تحت ضغط جارف من قيم غريبة عنها تهون من شأن حضاراتها أو تجمدها باسم تخلفها عن العصر. والأقطار العربية جميعا من بلدان العالم الثالث، وهذه الاقطار تعاني من واقع استغلال في علاقاتها بالعالم الأول؛ فكل ما تصدره إليه من مواد أولية أو مصنعة، يباع بأقل من قيمته، وكل ما تستورده منه يكلفها أغلى الأثمان.

إن الخيار المطروح على الأقطار العربية ليس خياراً بين تنمية قطرية وتنمية قومية، وإنما هو خيار بين الإرتباط بالغرب حتى الاندماج في نظامه الاقتصادي بما يعنيه ذلك من تبعية واستغلال، وبين ارتباط الأقطار العربية بعضها بعضاً على نحو متزايد يحد من اعتمادها على الخارج، ثم تنويع علاقاتها الدولية على نحو يولد الاستقلال ويدني الاستغلال.

وتمثل **المقالة الخامسة** محاضرة ألقيت في ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي التي عقدت في الكويت ٢٧ ـ ٢٩ مارس ١٩٧٦ بعنوان «**استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل**». وقد عالج الباحث في هذه المحاضرة عملية التصنيع في البلاد العربية في إطار تطور استراتيجي، حيث انصب حديثه على حركة التصنيع في مجموعها من حيث هي جزء رئيس من كل أشمل هو حركة التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد استند منظور الباحث الاستراتيجي إلى تصور المستقبل في ضوء تجربة الماضي والحاضر، في البلاد العربية وفي البلاد التي تماثلها ظروفا. مستعينا بكل محاولات استقراء المستقبل، ومهتديا بالجدل العلمي المثار حول استراتيجيات التنمية المتبعة والبديلة وحول النظام الاقتصادي الدولي الجديد. وقد أبرز الباحث بعض المعاني الأساسية التي حكمت تفكيره في هذا الصدد والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

إن التحديث هو اكتساب المجتمع القدرة على التجدد الذاتي والتقدم دون فقدان الشخصية الحضارية المتميزة، وأن التصنيع الحقيقي والمستمر لا يتصور إلا في إطار استراتيجية متكاملة للتنمية الشاملة، مما يعني ضرورة إدخال تغييرات أساسية في تقسيم العمل الدولي الحالي الذي يقوم على استقطاب كل من التقدم والتخلف؛ إلا أن الدول النامية متفرقة لا تملك أسباب إحداث التغيير المنشود، وإنما السبيل إلى التغيير بعد إعادة النظر في استراتيجيات التنمية على المستوى المحلي هو دعم التعاون بين الدول النامية تأكيدا لمعنى الاعتماد الجماعي على النفس، والتعاون الوثيق والمتزايد بين الأقطار العربية. فالعرب يملكون مقومات التنمية والتصنيع، وإن تحويل ماهو كائن بالقوة إلى كائن بالفعل يستلزم أول ما يستلزم الجهد الذهني المبدع الذي يغذي النضال من أجل تنمية عربية شاملة.

وتجيء **المقالة السادسة** وهي ورقة بحثية بعنوان «**عناصر استراتيجية لتنمية الطفل العربي**» أعدت لتكون خلفية عامة لبرنامج بحثي نظمته جامعة الدول العربية ومنظمة اليونيسيف في يناير ١٩٧٩ بمناسبة عام الطفل الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ وقد كتبها المؤلف باللغة الانجليزية وتمت ترجمتها إلى العربية.

يرى الباحث أن «إعلان حقوق الطفل» الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٥٩ يتضمن قائمة معروفة الآن جيدا لتلك الحقوق التي تحتاج إلى ضمانات خاصة، بما في ذلك التدابير القانونية. ويقرر الباحث أنه بعد عشرين عاما من ذلك الإعلان لم يطرأ تحسن كبير على حالة الطفل في العالم الثالث، بل إنها ساءت في حالات كثيرة؛ ويرى الباحث أننا

بحاجة إلى دراسات على أكبر قدر من الشمول، وتحليل القضية بكل تعقيداتها، وإعلان النتائج التي يتم التوصل إليها. والعلاجات المقترحة بغية شحذ حساسية الرأي العام واهتمامه السياسي، حيث إننا بحاجة إلى كل ذلك لأنه بدون أولوية تخطيطية وسياسية عليا لن يتحقق تحسن ملموس في هذا المجال الذي أغفل كثيرا جدا ولفترة طويلة للغاية. وقد قدم الباحث تبريرا موجزا لهذه الأولوية، كما تناول بشكل مفصل البيانات الحيوية، والخصائص والسمات التي تتصف بها المنطقة العربية في مجال الطفولة والخدمات المقدمة لها والخدمات الأساسية اللازم توفيرها.

أما **المقالة السابعة** بعنوان «**المرأة والتنمية**» فهي كلمة ألقيت في ندوة بنفس العنوان عقدتها في القاهرة اليونيسيف بالتعاون مع جامعة الدول العربية سنة ١٩٧٢. وتناولت هذه الكلمة ثلاثة محاور أساسية هي: المرأة والعمل، المرأة والتعليم، المرأة والأسرة. ويرى الكاتب أن تحرير المرأة لايمكن أن يعني حريتها في أن تتصرف إزاء العلاقة الزوجية كما يتصرف الرجل، أو كما يسيء التصرف فتلك «حرية» لا تستطيعها إلا قلة من النساء، وهي لن تحرر المرأة التي تمارسها، بل تؤكد على العكس فيها صفة الأنثى على حساب صفة الانسان. وإنما التحرر الحقيقي للمرأة يبدأ بحقها في العمل الذي يوفر لها الدخل الذي يوفر لها بدوره الاستقلال الاقتصادي؛ ومن العبث الحديث عن حرية المرأة مادامت في حالة تبعية اقتصادية للرجل تعتمد عليه كلية في إعاشتها، وطرح القضية على هذا النحو يعطيها فورا بعدها التنموي، لأنه عندئذ يتعين علينا النظر إلى النساء على أنهن نصف القوى العاملة ومعاملتهن على هذا الأساس. وقد فند الكاتب الإدعاء القائل بأن عمل المرأة يتنافى مع طبيعتها وواجباتها كزوجة وأم، كما دحض الادعاء القائل بأن المرأة في البيت تمارس عملا لازما اجتماعيا ومفيدا يستغرق وقتها، ولا معنى لتخفيفه عنها أو اعفائها منه ليتحمله أفراد آخرون في المجتمع.

وأبرز الكاتب أهمية تأهيل المرأة فنيا لممارسة مختلف الأعمال الانتاجية؛ وأشار إلى أنه لا ينبغي أن يكون دخول المرأة ميدان العمل وإقبالها على التعليم عامل هدم للأسرة؛ فالعمل يكسب المرأة اكتمالا في الشخصية وإحساسا متزايدا بالمسؤولية واهتماما متزايدا بالأمور الجدية في الحياة، كما أن التعليم يعودها النظرة العلمية للأمور، ولذلك فإن المفروض أن وضع المرأة الجديد في المجتمع العربي يخلق ظروفا أفضل لأسرة أكثر تماسكا وأعظم استقرارا، ولكن عملية الانتقال من وضع الأسرة القائمة على موارد الرجل وحده، إلى وضع الأسرة القائمة على المشاركة الكاملة في المسؤوليات لا يمكن أن تتم دون هزات. إن الجديد يولد من القديم، ولكن للميلاد إرهاصاته وآلامه وخسائره، ومجتمعنا العربي يعاني بالفعل من متاعب هذا التحول.

ويبدو أن **المقالة الثامنة** هي الوحيدة في هذا المؤلف التي أعدها الباحث خصيصا له، حيث إنها لم تقدم أو تنشر في أية مناسبة أو مكان آخر؛ واختار الباحث لها عنوانا: «**العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد**» مستهدفا منها إيضاح ما للأقطار العربية من مصلحة في تغيير النظام الاقتصادي الراهن وتفسير المواقف التي يحسن أن تنتهجها تلك الأقطار ويرى الباحث أن الاقطار

العربية كلها جزء من العالم الثالث على الرغم من كل ما يمكن أن يكون بينها من تفاوت بالغ في مستوى الدخل. وتأسيسا على ذلك فإن أمام العرب مهمتين رئيستين:

الأولى، العمل بنشاط من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، والاستفادة من إمكان تنسيق المواقف العربية سلفا في المؤتمرات الدولية لكي تبرز المجموعة العربية كمجموعة رائدة ومحركة وفاعلة، مما يضفي عليها نوعا من النفوذ السياسي العام داخل حركة العالم الثالث في صورها المختلفة، ويؤمن كثيرا من مصالح العرب السياسية بالمزيد من التأييد من أقطار العالم الثالث، كما أنه يدعم قوتهم التفاوضية مع الدول الصناعية المتقدمة.

والثانية، أن يقدم العرب بما يحققونه من تعاون متزايد بين أقطارهم في الأنشطة الاقتصادية كافة مثلا يحتذى فيما يسمى «بالاعتماد الجماعي على النفس». ولتحقيق مثل هذه السياسة المقترحة يرى الباحث ضرورة توفير عدد من الاجراءات التنظيمية والتنفيذية. وتتمثل الإجراءات التنظيمية بدعم جهاز الجامعة العربية بحيث يكون بين دوائره الرئيسة دائرة مهمتها من ناحية متابعة المفاوضات المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وتأمين وصولها في الوقت المناسب لكل الحكومات العربية، ومن ناحية أخرى متابعة تطور العلاقات الاقتصادية وكل ما يتصل بها بين مجموعة الاقطار العربية من جهة وبين كل من أقطار العالم الثالث، والدول الصناعية الغربية والدول الاشتراكية الاوروبية من جهة أخرى، وإتاحة تلك البيانات للحكومات العربية في وقت سريع لا تفقد معه أهميتها.

وأما الاجراءات التنفيذية فتدور جميعا حول دعم المعاملات الجارية وزيادتها حجما ونوعا.

ويختم الباحث مؤلفه هذا بمقالة بعنوان «**المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية في الوطن العربي**»، وهي عبارة عن محاضرة ألقيت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية والنادي الثقافي العربي في بيروت في يونيو ١٩٧٩. والحديث عن المقومات الاقتصادية والاجتماعية للديمقراطية يتضمن في طياته تأكيدا على أن الديمقراطية لايمكن أن تقوم وتزدهر إلا إذا توافرت لها مقومات اقتصادية واجتماعية معينة، وبالتالي فحيث لا تتوافر هذه المقومات يمكن القول بأنه لا أمل في الديمقراطية. وقد كرس الباحث محاضرته هذه للتعريف بتطور مفهوم الديمقراطية وتطبيقاته في كل من المجتمعات الغربية والدول الاشتراكية، وأفرد جزءاً هاما منها لمناقشة موضوع الديمقراطية وجوهرها والاساليب التي تسمح بممارستها في العالم الثالث باعتبار أن الوطن العربي جزء أساسي فيه يجري عليه ما يجري على معظم بلدانه سلبا وايجابا.

لقد كتب المؤلف الموضوعات التي تضمنها هذا الكتاب في مناسبات وتواريخ مختلفة، وقد عكست هذه المقالات اقتناع المؤلف العلمي بحقيقة القومية العربية، وجسدت إيمانه السياسي وإدراكه الاقتصادي بأن المستقبل يحمل في طياته شكلا متقدما من أشكال وحدة الوطن العربي، وأن لا غنى عن إطار مشترك إذا استهدفنا لكل قطر عربي تنمية حقيقية، ترفع مستوى أكثر

الجماهير حرمانا وتنفي كل صنوف التبعية للقوى المسيطرة على اقتصاد العالم. وبالرغم من وجود إطار مشترك يجمع بين هذه الدراسات كافة، وهو تناولها لموضوعات ذات صلة مباشرة بقضايا التنمية، إلا أن ذلك يجب أن لا يحجب حقيقة أن هذا المؤلف مجرد عملية تجميع وتوثيق لموضوعات تم اعدادها ونشرها في الماضي، حيث لا نجد أية دراسة وضعت خصيصا لهذا الكتاب، أو أية مقدمة تحليلية أو خاتمة تجميعية يشتمل عليها تعمل على الربط بين الموضوعات المتناثرة التي أعدت أو قدمت في مناسبات مختلفة وفي فترات زمنية متباعدة.

مراجعة: يحيى فايز الحداد

قسم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت

CLAUDE LEVI - STRAVSS: LA POTIERE JALOUSE, PLON, PARIS, 1985, 314 P.

كلود ليفي ـ ستراوس، **الفاخورية الغيور**، بلون، باريس، ١٩٨٥، ٣١٤ ص

يأتي الكتاب الأخير لليفي ستراوس «الفاخورية الغيور» توضيحا لمسائل تعرض إليها باقتضاب في «أسطوريات». ويعالج الكتاب الذي يحتوي على خمسة عشر فصلا موضوع الاسطورة من منظور الثقافة واللاشعور. وكذلك الاجتماعي والذهني من خلال قصص الطيور والقمر والشمس والطين. والجديد أن ليفي ستراوس يعيد النظر في إسهامات المحللين النفسيين وبخاصة فرويد ـ في مكانة الرموز والمعنى والمبنى. ويحاول إيجاد مدلول للدلالة. ويوكل على نفسه مهمة عزل مستويات الواقع التي يمكن أن تمثل في نماذج مع إبانة الأشكال الاجتماعية أو الذهنية.

وينطلق من ثلاثة اشكالات:

أولا: تبيان المماثلات في بنية أو مضمون أساطير مستقاة من مناطق متباعدة للتوصل إلى إيجاد معتقدات وتصورات مشتركة.

ثانيا: الانطلاق من أسطورة معينة ومتابعة التداخلات الامبريقية والأحكام التحليلية والتوليفية للوصول إلى مختلف إرتباطاتها.